الأزهر أو من مدرسة الحقوق الخديوية حيث تدرس العلوم الشرعية كما هو معلوم للعموم ويشكل لهؤلاء مجلس تأديب مخصوص أسوة بأمثالهم المحامين في المحاكم الأهلية

وإني مضطر قبل أن أختتم كلامي على تلك المحاكم للإشارة إلى مسألة جديرة بأن توجه إليها الأنظار بنوع خاص وهي قلة عدد القضايا التي حكم فيها من محكمة مصر الكبرى بالنسبة إلى عدد ما تقدم منها في هذه السنة والسبب في ذلك على ما يظهر هو كثرة شطب القضايا لأسباب أغلبها مجهول ولا أقدم دليلاً على ما أقول سوى هذه الأرقام فهي أبلغ دليلاً وأقطع برهان ففي سنة ١٨٩٨ رفعت ٧٤٠٩ قضية إلى القاضي المنتدب لنظر الدعاوى الجزئية في المحكمة الكبرى لا يقل ما شطب منها عن ٤٧٢٩ قضية ولم يحكم إلا في ١٧٥١ قضية منها

أما المحكمة الكبرى فما تقدم إليها بلغ ٦١٦ قضية حكمت في تسع منها ورفضت ٥٤ قضية لوجوه شرعية وشطبت ٤٨٢ قضية ولا يزال أمامها ٨٠ دعوى

ولم تنظر المحكمة الاستئنافية إلا في ٨٠ دعوى ولا شك أن هذا القدر قليل جداً في جانب مبلغ الخمسة الآلاف جنيه التي تتكلفها الحكومة سنوياً على هذه الهيئة ومن العدل أن أفرض أن سبب شطب هذه الدعاوى هو تخلف المدعين عن الحضور فيها إلا أنه لا يمكن التسليم عقلاً بأن المدعين في جميع هذه القضايا البالغة ٤٧٩٥ قضية أمام القاضي الجزئي و٢١٩ قضية في المحكمة الكلية كانت خطتهم التخلف في الجلسات التي تحددت لنظر دعواهم بل الحقيقة هو أن الدعوى قد يتكرر فيها التأجيل بما يورث المدعي الملل واليأس فإذا تغيب مرة بعد طول الانتظار انتهز المدعى عليه فرصة غيبته وطلب شطب دعواه

ونتيجة مثل هذه تنحصر في الحكم في تسع قضايا من المحكمة الكبرى و ١٧٥١ قضية من القاضي الجزئي في حين أن ما قدم إلى الأولى بلغ ٦١٦ قضية وما قدم إلى الثانية ٦٧١٦ قضية دليل لا ارتياب فيه على وجود خلل يجب الالتفات إليه بما فيه تداركه وتلافيه اهـ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)